

محتوى برنامج الاقتصاد

معاينة الواقع

إن البحث العلمي في مجال التحليل الاقتصادي ببلادنا ضعيف نسبيا سواء على المستوى الكمي أو على مستوى مواضيع البحث.

يمكن تفسير هذا الواقع بعدة عوامل من بينها:

- ضعف الجهاز الإحصائي و نظام المعلومات
- ضعف الدراسات و التحقيقات الميدانية
- صعوبة الوصول إلى البيانات

حيث تبقى العديد من ميادين البحث بعيدة عن التناول و الاستكشاف،

المنهجية الواجبة التحفيز:

يجب توجيه البحث نحو إنتاج المعارف و البيانات التي تسمح بتسليط الضوء على نقاط قوة و ضعف مختلف المجالات التي تم تحديدها والتي يمكن من خلالها إثراء الأعمال الاقتصادية و التي يجب تنميتها وإثرائها حسب ثلاث مقاربات: كلي، وسطي و جزئي، وعلى هذا الأساس:

- يخص هذا البرنامج ميدان العلوم الاقتصادية (موضوع، أسلوب، منهجية) كما يشمل أيضا ميدان إدارة الأعمال و تسيير المؤسسات.
- على البرنامج أيضا تفضيل المقاربات الميدانية و الأخذ بالمنهج المقارن (المعيارية على المستويين الدولي و الوطني) وعلى كل الأصعدة
- على هذا البرنامج الأخذ، بصفة جوهرية، بالبعدين التاليين: فضاءات جغرافية/إقليم و محيط/مخاطر أخرى
- تيسير الوصول إلى قواعد البيانات المتوفرة في مختلف أرجاء العالم بما فيها البيانات المرتفعة التكاليف
- تطوير الدراسات الاستقصائية الوطنية و توفيرها لصالح الباحثين
- أخيرا ينبغي إزالة عقبة رئيسية تخص الجانبين التاليين: تطوير نظام المعلومات مع توحيدته وتحديثه وجعله في المتناول.

الميدان الأول: قطاعات الأنشطة الحيوية

يقصد التعرف بطريقة صريحة على واقع القطاعات الحيوية محل الدراسة للتمكن من تحديد نقاط قوتها وضعفها. تدرج هذه الأبحاث في النقاشات الحالية والتي تهدف إلى تحسين و توسيع و رفع تنافسية الاقتصاد الوطني. إلا أن قطاعي الزراعة و الصناعة سيحظيان باهتمام بالغ خاصة في ظل تراجع أثرهما على النمو الاقتصادي. على البحوث المقدمة إبراز العوامل المفسرة لهذه الظاهرة و المساهمة في بلورة مختلف السياسات الاقتصادية العامة، مع الإشارة إلى أن القطاع غير الرسمي يحتاج إلى اهتمام خاص.

يجب تشجيع إعداد و إنشاء الحسابات الفرعية (التربية، الصحة، الحماية الاجتماعية، السكن، الزراعة و غيرها) لما تسمح به قياس الآثار المباشرة و غير المباشرة لعدد من السياسات القطاعية على القطاعات الأخرى من الاقتصاد.

المنظمات المالية (بنوك، شركات التأمين، أسواق مالية) و قدراتها على دعم النمو و التكامل الاقتصادي ستمثل دعائم جوهرية فيما يخص القدرة على تحويل الموارد النقدية و المالية إلى ثروات اقتصادية.

المحور 1: المواضيع السوسيو-اقتصادية و السياسات الزراعية و تشمل ما يلي:

- الموضوع 1: تصميم و إنشاء نظام معلومات إقليمي
- الموضوع 2: أشكال تكيف مختلف المستثمرات الفلاحية مع الإصلاحات الاقتصادية، خاصة في ظل انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج
- الموضوع 3: توصيف و تقييم السياسات الزراعية و الغذائية و التنمية الريفية
- الموضوع 4: تقنيات دعم اتخاذ القرارات في مجال السياسة الزراعية و الغذائية
- الموضوع 5: اقتصاد و إدارة الموارد الطبيعية الزراعية : المياه، التربة، الموارد النباتية و الحيوانية، مصائد الأسماك و تربية الأحياء المائية

المحور 2: مواضيع الاقتصاد الصناعي و السياسات الصناعية، و تشمل:

- الموضوع 1: تصميم نظام معلومات خاص بالصناعة الوطنية و الإقليمية
- الموضوع 2: السياسات الصناعية: الجاذبية التنافسية (نمذجة)

الموضوع 3: نمذجة و تحليل تكاليف الإنتاج في الصناعة الجزائرية

المحور 3 : مواضيع اقتصاد الطاقة و سياسات الأنظمة الطاقوية

- الموضوع 1: تحليل مقارن للقدرات الطاقوية في الجزائر و العالم
الموضوع 2: السياسات الطاقوية: إنتاج، استهلاك، تكاليف و أسعار
الموضوع 3: الطاقات البديلة و المتجددة
الموضوع 4: حالة المفاهيم الراهنة لإنتاج الكهرباء المتجددة في إفريقيا الشمالية مع خيار التصدير نحو أوروبا
الموضوع 5: الخيارات التقنية لتوليد و تصدير الكهرباء المتجددة في الجزائر

المحور 4: مواضيع سوسيو-اقتصادية لقطاع البناء

- الموضوع 1: القدرات الوطنية للتشييد و تأهيل المؤسسات الوطنية
الموضوع 2: تحليل تكاليف البناء و الأثر على تكاليف القطاعات الأخرى
الموضوع 3: دراسة أثر قطاع البناء على التنمية الوطنية

المحور 5: مواضيع الاقتصاد الاجتماعي و السياسات الاجتماعية (التربية، الصحة، الحماية

الاجتماعية)

- الموضوع 1: تقييم التكاليف و سياسة ضبط نفقات التربية: أهداف، قياس، آثار و نتائج
الموضوع 2: الانعكاسات المالية لسياسة توسيع العرض في الصحة
الموضوع 3: تكاليف تمويل الصحة في الجزائر
الموضوع 4: تقييم سياسة ضبط النفقات: أهداف، قياس، آثار و نتائج
الموضوع 5: التقييم الخاص بسياسة الدواء
الموضوع 6: خصائص و محددات استهلاك الدواء
الموضوع 7: تقييم فعالية تسيير نظام الرعاية الصحية في الجزائر و عدالته
الموضوع 8: تقييم و ضبط تكاليف الحماية الاجتماعية

الموضوع 9: تحليل أنظمة التقاعد و المعاشات

المحور 6 : اقتصاد و سياسات الخدمات

الموضوع 1: النقل

الموضوع 2: الشبكات

الموضوع 3: السياحة

الموضوع 4: التجارة و النشاطات التجارية غير الرسمية

الموضوع 5: الخدمات البنكية و المالية

الموضوع 6: اقتصاد و سياسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الحرفية

الموضوع 7: الاقتصاد غير الرسمي

الميدان الثاني: الفاعلين الاقتصاديين

لقد أدى الانفتاح الاقتصادي إلى بروز فاعلين اقتصاديين جدد، لذا هنالك حاجة ماسة إلى المعرفة المعمقة لطبيعة هؤلاء الفاعلين ومصالحهم المتباينة و سلوكياتهم، و تحديد تطلعاتهم وقدراتهم على التأثير في مسار الأحداث وتصورهم، كما يجب الاهتمام بدراسة الفاعلين غير الرسميين و الفاعلين الأجانب (بنوك، مستثمرين...) الناشطين في الاقتصاد الوطني.

المحور الوحيد : الفاعلين الاقتصاديين

و في هذا الإطار يوصى بالبحث في المواضيع التالية:

الموضوع 1: تقييم استراتيجيات الفاعلين (المقاولون، الشركات المتعددة الجنسية، النقابات)

الموضوع 2: الإنشاءات و منشآت المؤسسات

الموضوع 3: الاستراتيجيات المقاولاتية

الموضوع 4: الاستراتيجيات النقابية و مفاوضات الأجور

الموضوع 5: رابطة أرباب العمل

الموضوع 6: تقييم فعالية الإدارة الاقتصادية

الموضوع 7: الإدارة الاقتصادية: ميسرة أو مقيدة

- الموضوع 8: الإستراتيجية الإقليمية للفاعلين الاقتصاديين: التوقع و الحركية
الموضوع 9: الاستراتيجيات والممارسات غير الرسمية
الموضوع 10: استراتيجيات الجماعات المحلية و جاذبية الأقاليم

الميدان الثالث: المؤسسات : الكيانات والقواعد، التنظيم و الحوكمة

لقد تطور أداء الأنظمة الاقتصادية في المؤسسات بشكل واسع خلال العقدین الأخيرین، سواء على المستوى النظري أو التطبيقي، إن مقولة "المؤسسات تلعب دورا، لكن أية مؤسسات" يدل على أهمية و منفعة المؤسسات في الاقتصاد لكنه يشير في نفس الوقت إلى أن المؤسسات الرديئة مضرّة بأداء الأنظمة الاقتصادية، و مصطلح المؤسسات هنا مأخوذ بمفهومه الواسع، أي أنها مجموعة القواعد الرسمية و غير الرسمية التي تُؤطر النشاط الاقتصادي، حيث يشمل هذا المصطلح أيضا النقود و الأسواق التي يبقى معظمها في طور الإنشاء. إن الإصلاحات الجارية في الجزائر تولى اهتماما مركزيا للمؤسسات غير أن معرفتها تبقى قليلة و ضعيفة في بلادنا. هذه الأبحاث تهدف إلى تحديد هوية هذه المؤسسات ونظام سيرها و اختلالاتها في إطار الدراسة المقارنة الدولية. و يضاف إلى هذا تكوين خبراء في هذا الميدان من البحث.

أخذا بهذه الاعتبارات، يظهر أن البحث في مجال "مؤسسات الاقتصاد" يشكل، في آن واحد، إشكالية نظرية تسمح بتعميق التحليل الاقتصادي بصفة عامة و استعمالا لأدوات تطبيقية في سبيل دراسة الظواهر المرصودة خلال التحولات التي يعيشها الاقتصاد الوطني، و يمكن تحديد عدة مواضيع في هذا الميدان منها:

المحور 1 : المؤسسات و أساليب تدخلها

- الموضوع 1: الاقتصاد العام و دور الدولة
الموضوع 2: نظم تسيير الخدمات العامة
الموضوع 3: تمويل و فوترة الخدمات العامة
الموضوع 4 : تقييم أداء الخدمات العامة
الموضوع 5: إدارة المدن

الموضوع 6: اللامركزية وإدارة الجماعات المحلية

الموضوع 7: أدوات التنمية المحلية

الموضوع 8: تسيير الأموال المحلية

المحور 2 : اقتصاد و سياسات أنظمة الفضاءات الجغرافية

الموضوع 1: المدينة، الإبداع و الدينامكية الإقليمية

الموضوع 2: تنظيم الإقليم، النمو الحضري و هئية الإقليم

الموضوع 3: الجوانب المؤسسية للتنمية المحلية و تخطيط الإقليم

المحور 3: التحليل المؤسسي للنظام الاقتصادي، النقدي و المالي و دراسة تطورها

الموضوع 1: التنظيم الكلي و التنظيم القطاعي: حالة الفلاحة

الموضوع 2: الضبط و المنافسة

الموضوع 3: النقود، الأسعار، القرض و الضبط

الموضوع 4: الدولة، المالية العامة و الضبط

الموضوع 5: المؤسسات، النمو و التنمية: النمذجة و القياس

الموضوع 6: أنظمة الأسعار، المنافسة و الضبط التجاري

المحور 4 : الحوكمة، التسيير و إدارة الأعمال

الموضوع 1: تطبيقات نقل الابتكار و المعارف و نظام المعلومات في المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة/المؤسسات المتناهية الصغر.

الموضوع 2: المجموعات الصناعية، المؤسسات الرائدة و نقل الابتكارات و المعارف.

الموضوع 3: النظام المحاسبي، نظام التسيير و الحوكمة (محاسبة تحليلية...)

(قائمة المواضيع في هذا الميدان ليست حصرية)

الميدان الرابع : المتغيرات الاقتصادية الكبرى: تكوين الأسعار و المداخيل

يكمّن دور كل اقتصاد في خلق الثروات من أجل رفع المستوى المعيشي و رفاهية المجتمع. في هذا السياق تأتي أهمية تحديد و قياس و تحليل المتغيرات الاقتصادية الكبرى بالنسبة للاقتصاد الوطني، ان معرفة هذه المتغيرات من الحتميات و ذلك لأجل صياغة و قيادة السياسات الاقتصادية العامة. إضافة إلى هذا يجب معرفة العوامل المفسرة لمعدلات النمو و الاستثمار و الادخار. إن إشكالية تكوين الأسعار و المداخيل تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبحث. لذا فمجال البحث سواء كان تطبيقيا أو أساسيا جد واسع في هذا المحور.

المحور 1 : بنوك المعلومات

- الموضوع 1: المجمعات الاقتصادية الكلية (المنتجة عن طريق المحاسبة الوطنية)
الموضوع 2: مؤشرات الأسعار (الاستهلاك، الاستثمار، الواردات، الصادرات، القيم المضافة القطاعية....)

المحور 2 : توزيع و إعادة توزيع الدخل الوطني

- الموضوع 1: البرمجة الخطية استنادا إلى جداول المدخلات / المخرجات
الموضوع 2: نماذج التوازن العام
الموضوع 3: النمذجة الاقتصادية الكلية القياسية

المحور 3 : نظام المعلومات من أجل قيادة الاقتصاد الوطني

- الموضوع : الإنتاج، معالجة السلاسل الزمنية الطويلة و تحليل الدورات (الحسابات بالأسعار الثابتة).

الميدان الخامس : اختلالات الاقتصاد الوطني

من الضروري جلب اهتمام الباحثين نحو موضوع الاختلالات الكبرى للاقتصاد الوطني. حيث تصبح هذه الاختلالات مواضيع ذات تأثير متبادل مع المواضيع الأخرى عن طريق استخدام خطوات و أدوات خاصة قادرة على تحديد إجراءات و تدابير السياسات الاقتصادية. من بين هذه الاختلالات، التغيرات العشوائية لمستويات الأسعار، البطالة، غياب الشفافية في المعاملات، تضاعف الحوادث الضارة بالأشخاص و السلع و المحيط، و كذا التكاليف الإضافية الناجمة عن انعدام الجودة. وهناك اختلالات أخرى على غرار تنامي حجم قضايا الرشوة المؤكدة و التقاضي، ارتفاع معدل التهرب الضريبي، زيادة حجم القطاع غير الرسمي، العجز المزمن للشركات... الخ، و عليه يمكن تحديد المواضيع الجديدة بالبحث في ما يلي:

المحور 1 : اختلالات الأسواق

- الموضوع 1: التشغيل، البطالة و السياسات الاقتصادية الجديدة
- الموضوع 2: البطالة الحضرية و التهميش
- الموضوع 3: التضخم، التراكم، المداخيل، التشغيل و البطالة

المحور 2 : الاختلالات الإقليمية

- الموضوع 1: النمو الحضري و أثر الوفورات
- الموضوع 2: النمو الحضري و الاختلالات الفضاءات الجغرافية.
- الموضوع 3: النمو الحضري و القيود المفروضة على تحديد مواقع الأنشطة

المحور 3 : اختلالات الحوكمة

- الموضوع 1: الاقتصاد السياسي للفساد: تقييم و قياس الأثر على ديناميكيات الاقتصاد
- الموضوع 2: الريع، الفساد و التراكم
- الموضوع 3: قياس أثر التهرب الضريبي

المحور 4 : الاختلالات في مجال تغطية المخاطر

الميدان السادس : انفتاح الاقتصاد الوطني: الآثار و الانعكاسات

يعيش الاقتصاد الوطني اليوم انفتاحا غير مسبوق على العالم، و يمكن قياس هذا الانفتاح عن طريق حجم التجارة الخارجية مقارنة بالناتج الوطني الخام و كذا مستوى الحماية الجمركية. هذا الانفتاح سيزداد مع تضاعف اتفاقيات الشراكة و التجارة كونها تمثل عوامل نمو، حتى و لو أن بعض الاقتصاديين البارزين لم يترددوا في انتقاد ذلك.

المعرفة العميقة لخصائص هذا الانفتاح هي ضرورة إستراتيجية من أجل بلورة و قيادة السياسة الاقتصادية، في هذا المجال يجب تحديد طبيعة هذا الانفتاح و مناقشة درجته، كما يجب تحليل التأثيرات و قياس آثار هذا الانفتاح على مجمل القطاعات الاقتصادية.

المحور الوحيد: انفتاح الاقتصاد الوطني: الآثار و الانعكاسات

و في هذا الإطار تم تحديد المواضيع التالية:

- الموضوع 1: العولمة و ديناميكية الأنظمة الجهوية
- الموضوع 2: العولمة و سياسات التنمية
- الموضوع 3: دراسة اتفاقية الشراكة الجزائرية-الأوروبية للتبادل الحر وآثاره على الصناعة الجزائرية.
- الموضوع 4: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التنمية الصناعية
- الموضوع 5: بناء اتحاد المغرب العربي و التنمية الصناعية
- الموضوع 6: القيود الخارجية، أشكال التكامل الجهوي و المسارات الوطنية لدول جنوب البحر المتوسط (دراسات مقارنة)
- الموضوع 7: أشكال تكيف الأنواع المختلفة من المستثمرات الفلاحية مع الإصلاحات الاقتصادية و خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي
- الموضوع 8: التجارة الخارجية و الرسوم الجمركية. نموذج و قياس فعالية الحماية الفعلية للاقتصاد الوطني

الميدان السابع : الآفاق

في الكثير من الدول، أصبحت التحليلات الإستشرافية أعمالاً من أعمال الحكم الراشد، و في الجزائر هي نادرة إذا لم نقل منعدمة، و الاستشراف يخص ديناميكية السلوكيات و القطاعات و عوامل تفاعلها المتبادل. على الأبحاث في هذا المجال أن تحدد التطورات و المسارات الممكنة عن طريق تشخيص خطوط القوة الممكن رصدتها و قياسها. و في هذا الإطار يمكن للأبحاث أن تتوسع من باب التطورات السلوكية و الهيكلية و الإقليمية و/أو المساحية مراعية المقارنة الدولية، و على سبيل الذكر نشير الى المواضيع التالية:

الموضوع 1: سيناريوهات تقييم المحروقات

الموضوع 2: السيناريوهات الطاقوية في آفاق 2050

الموضوع 3: النمو الديمغرافي، سياسات الهجرة، توازنات الفضاءات الجغرافية

الموضوع 4: التحليل الإستشرافي لشيخوخة السكان و آثارها على التكاليف الاجتماعية (التربية، الصحة، الحماية)

الموضوع 5: النمو الديمغرافي، التنمية الاقتصادية، و إبراز أهمية الموارد و المحيط: الإقليم، المياه، الطاقة....

الموضوع 6: نمذجة المجمعات الكبرى

الموضوع 7: التكامل الجهوي و الاندماج في الاقتصاد العالمي و التخصص : التوجهات والحلول